التكوين المهني بين
خصوصية العرض ومنطق الطلب(*)

صالح صالحي
عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة فرحات عباس، سطيف ـ الجزائر.

آمال شوتري
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، المركز الجامعي محمد البشير
الإبراهيمي، ولاية برج بوعريريج ـ الجزائر.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: الملتقى الدولي «صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية»، الذي عُقِدَ في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر بتاريخ ١٤ ـ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

مقدمة

ستتحدد معالم الصراع بين الدول مستقبلاً حول السيطرة على المعرفة وليس على الموارد الطبيعية فقط. وسوف يتوازى الطلب على التكوين المهني (التدريب المهني) قريباً مع الطلب على التعليم الأساسي في المجتمع. ويجد كلام كهذا مبرراته ومسوغاته انطلاقاً من معطيات وحقائق عديدة، سواء على مستوى جزئي أو على مستوى كلي، كتطور مفهوم التنمية وظهور اقتصاد المعرفة، وزيادة الطلب على العمالة الأكثر كفاءة، وارتفاع نسبة الشباب في البنية السكانية، والتطور التكنولوجي، وتنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور الأبحاث المرتبطة برأس المال البشري.

وبالنسبة إلى الجزائر، يكاد يتفق الجميع على أن المنظومة التكوينية أبرزت طابعاً متناقضاً، إذ تُعدّ انتقائية من حيث الكم، وأنها أهملت كثيراً مسألة النوعية والجودة. ويتطلب إصلاح هذه المنظومة جهوداً كبيرة على جميع المستويات: الأهداف، الغايات، البرامج، التقويم، البيداغوجيا، التمويل ومستوى التكوين وغيرها، حتى تستطيع تحقيق أهدافها الثلاثة: زيادة معدلات الالتحاق، تحقيق الكفاءة المالية، والنوعية.

ارتبط قطاع التكوين المهني تحديداً، في جميع مراحل تطوره، بسياسات معينة غيبته مرّات وفرضته في أخرى، ليس من منطلق دوره الاستراتيجي في تحقيق التنمية، ولكن من منطلق استخدامه مبرراً لحل اختناقات ما أو ضغوطات في زوايا معينة. وهذا ما يلاحظ من خلال متابعة مدى تحقيق أهداف المنظومة التكوينية، سواء تعلّق الأمر بهدف زيادة معدلات الالتحاق أو هدف تحقيق الكفاءة المالية أو هدف ضمان النوعية. فقد عانى التكوين المهني في معظم مراحل تحقيق هذه الأهداف من إهمال كبير بالمقارنة مع مستويات التعليم الأخرى (من حيث معدلات الالتحاق، أو حجم الإنفاق، أو نوعية التكوين).

لقد اعتمدت منظومة التكوين المهني في الجزائر على منطق العرض انطلاقاً من الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال، حسبما يظهره تطور عدد المسجلين في التكوين المهني بمختلف أنماطه في السنوات الأخيرة، وإن كانت كل الدلائل اليوم تدفع باتجاه تغير هذا المنطق والاعتماد أكثر على حاجة السوق أو حاجة عالم الشغل من التكوين المهني.

وهذا ما سنحاول مناقشة بعضٍ من جوانبه في هذه الورقة، بدراسة للعرض من التكوين المهني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وبعض مؤشرات الطلب إلى التكوين المهني من خلال العناصر الآتية:

أولاً: التكوين المهني... دلالات

تبقى مفاهيم التكوين والتعليم والتربية مفاهيم متكاملة ومتفاعلة لا يجوز الفصل بينها عند الحديث عن أي عمليات تطوير للإنسان أو الجماعة الإنسانية. فالتكوين انطلاقاً من كونه عملية احتضانية

لإمكانات الفرد وقدراته ومعارفه لجعلها تتوافق مع إمكانات وأهداف المؤسسة والمجتمع، يتقاطع مع مفاهيم التربية والتعليم مشكّلين معاً مثلث النوعية بمنظوماته الثلاث كما يبينه الشكل أدناه: منظومة القيم والعادات (التربية)، منظومة المعارف (التعليم)، منظومة المهارات والخبرات (التكوين). فالتربية هي عملية بناء منظومة القيم في سياق علمي وعملي. وأما التعليم فهو عملية نقل وتنمية للمعارف في سياق منهجي وتطبيقي والتكوين هو عملية صقل وتنمية المهارات في سياق معرفي ومنهجي وعلمي[1].

الشكل الرقم (١)

مثلث النوعية

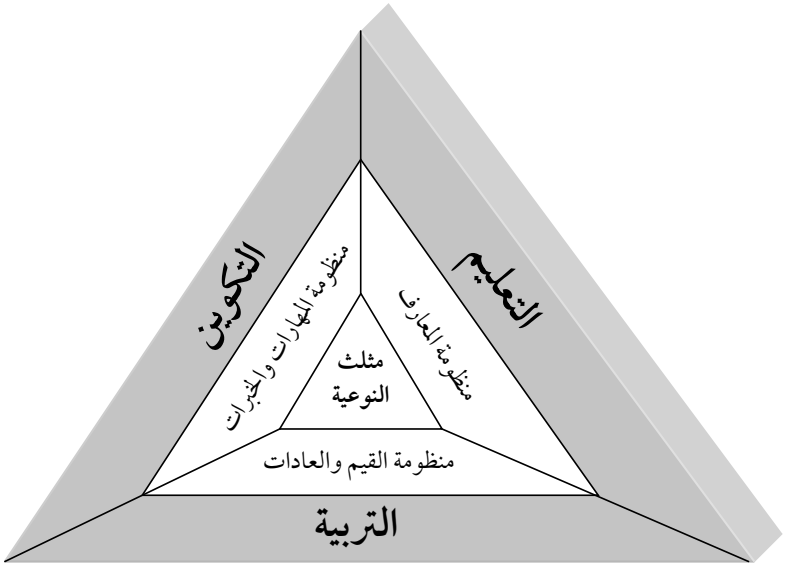

المصدر: عبد المعطي محمد عساف، **التدريب وتنمية الموارد البشرية: الأسس العلمية** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٣٦.

وإذا كان التكوين هو كل أوجه التعلم الذي يتلقاه الفرد من مهارات وخبرات وقيم وسلوكيات عملية، فالتكوين المهني يعرّف بأنه ذلك التعلم في نطاق ضيق، والذي يرتبط بمهنة واحدة، بوصفه ارتباطاً بالجانب العملي ضمن ناحية واقعية معينة. فهو ينصب على ذلك التكوين في مجال الحرف التي تتطلب قدراً كبيراً من المهارة، والمعرفة، والاستقلالية في الحكم والتقدير. وقد عرّفه المكتب الدولي للعمل بأنه مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الحصول على المعارف والمؤهلات والسلوكيات الضرورية للقيام بمهنة، أو بعض المهن بكفاءة عالية، كما عرف بأنه عملية تأهيل وتطوير مؤهلات السكان[2].

(١) عبد المعطي محمد عساف، **التدريب وتنمية الموارد البشرية: الأسس العلمية** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٢) تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر (٢٠٠٥).

وفي الواقع ظهر هذا النوع من التكوين في القرن التاسع عشر مع بداية تطور التشريعات الاجتماعية، والتي صاحبتها تغييرات كبيرة في مفهوم تنظيم العمل، من بينها التركيز على التكوين الكيفي للعمال (اكتسابهم مزيداً من المهارات والخبرات) بدرجة كبيرة، حتى أصبحت النقابات تدعم أي مشروع يؤدي إلى زيادة التكوين المهني. وكان ذلك مع ظهور المدن الصناعية والمدن الحديثة التي أُنشئت بفعل التوسع المذهل للمجالات الحضرية.

كما يظهر تاريخ تطور التكوين الذي صاحب التوسع الصناعي الكبير أن «دي وايت كلينتون» هو أول من أنشأ مدارس التكوين المهني «بمفهومه الحديث» بنيويورك سنة ١٨٠٩. ثم انتشرت هذه المدارس في ما بعد إلى جميع المجالات: الزراعة، التعليم، إدارة الأعمال، المحاسبة، الصحافة، وغير ذلك، فضلاً عن فتح بعض المدارس أو الفصول المسائية للتكوين المهني عام ١٨٨٤ في نيويورك[٣].

وحملت بعد ذلك ظروف الكساد تأييداً كبيراً للتكوين المهني، حيث وجد الكثير من العمال أنفسهم في بطالة إجبارية، وأصبحت المشكلة بالغة التعقيد مع مرور الوقت. فكرّست جهود الحكومات الفدرالية والمحلية لحلها بتخصيص جزء من الأموال الفدرالية للتكوين على الحرف اليدوية.

وبالفعل شغل مئات الآلاف من الرجال والنساء العاطلين عن العمل وقتهم في تعلم الأعمال الجلدية والفن والتلوين والنسيج وصقل المجوهرات وغير ذلك.

وتطور هذا النوع من التكوين بعد ذلك متخذاً أشكالاً عديدة، بعد أن ازداد وعي الناس بأهميته، ليس على المستوى الشخصي فقط، ولكن على صعيد المجتمع ككل.

تكمن أهمية التكوين المهني في إعداد وتأهيل قوى عاملة وطنية تكون رديفاً حيوياً للإطارات ذات التأهيل العلمي والتحصيل النظري، وذلك لسد حاجة القطاع الخاص والعام على حد سواء، لتوسيع قاعدة القوى العاملة في المجالات المهنية المختلفة التي يتطلبها تنفيذ المشروعات، وإتاحة الفرصة لصقل المهارات المهنية والانخراط في سوق العمل مباشرة ومسايرة التطورات التي تحدث في هذا السوق.

أما مجالات التكوين المهني فهي مجالات متعددة لا يمكن حصرها انطلاقاً من كون المهن ليست متعددة ومتنوعة فحسب، بل هي معقدة وتتغير لأنها تتطور مع تجدد التقنيات ومع تطور التكنولوجيا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التكوين المهني هو عملية اكتساب مهارة، إتقانها، وتطبيقها في ما بعد، ما يجعل التكوين المهني: يقع في قلب العلاقة بين النظام التربوي التعليمي من جهة (اكتساب مهارة إتقانها) وبين النظام الإنتاجي أو سوق العمل (تطبيقها في ما بعد) من جهة ثانية، ويرتبط بأطراف كثيرة: سلطات (حكومية، جهوية، محلية)، مؤسسات تربوية وتعليمية، مؤسسات اقتصادية، منظمات عمالية، مجتمع مدني وغيرها من الأطراف. ولا يمكن فصله عن الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية. وكل ذلك جعل منه موضوعاً غاية في التعقيد والتشابك.

(٣) عبد الرحمن توفيق، **التدريب: المبادئ والأصول العلمية** (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ١٩٩٤).

أما بالنسبة إلى الجزائر يستقبل التكوين المهني بشكل عام، التلاميذ الذين يلفظهم النظام التربوي في إطار التكوين الأساسي، والعمال والعاطلين عن العمل، في إطار التكوين المتواصل. ويتم هذا النوع من التكوين في معاهد التكوين المهني ومراكزه، وفي مؤسسات القطاع الخاص أو في مؤسسات مرتبطة بقطاعات معينة أو مؤسسات اقتصادية.

أما خريجو التعليم المهني فهم فقط تلاميذ السنة الرابعة متوسط، في إطار ما يعرف بإعادة توجيه تدفقات التعليم الإجباري حيث يستفيد هؤلاء التلاميذ من معارف عامة وعلمية ويكافؤون بشهادة مستوى رابع، إذ يشترط في التعليم المهني التحكم في المؤهلات الأساسية التي تسمح في ما بعد، بتملك تأهيل مقبول، بمعنى تحقيق هدف قصير الأمد هو الإدماج، وهدف طويل الأمد، وهو هدف الديناميكية «القدرة على التكيف والتغيير»، فضلاً عن تحقيق هدف استراتيجي وهو تجنب مخرجات نظام تربوي من دون تأهيل (وهو البعد الذي تريد تحقيقه الوزارات الوصية بالتدرج بحلول ٢٠٢٠).

ويتضمن التكوين المهني في الجزائر خمسة أنماط من التكوين هي: التكوين المهني الإقامي، التمهين(*)، والتعليم المهني عن بعد، والتكوين من طريق الدروس المسائية، والتكوين المستمر، وخمسة مستويات تأهيل وفروع تكوينية بتخصصات تحددها مدونة التكوين(٤).

وتتكفل بقطاع التكوين المهني شبكة المؤسسات التي تكاد تكون شاملة وجامعة. فهي تتكون من مؤسسات تقوم بالتكوين التقني البحت ومؤسسات تدعم التكوين البيداغوجي والتقني للمؤطرين والمكونين، وأخرى تقوم بمهمة الدراسة والبحث المتعلّق بالكفاءات، وأخرى توفّر التجهيزات البيداغوجية والتقنية، ومؤسسات تضمن التمويل.

تكافَأ نهاية التكوين بشهادة تعترف بها الدولة، فضلاً عن أهدافه الكثيرة، ولا سيّما على مستوى الإدماج المهني.

ثانياً: خصوصية العرض من التكوين المهني بالجزائر

لقد قمنا بدراسة العرض من التكوين المهني (بالتركيز على نمط التكوين المهني الإقامي والتمهين) من خلال محاولة الحصول على خارطة لهذا العرض على مستوى جميع ولايات الوطن (خارطة مؤسسات التكوين المهني، خارطة مخرجات التكوين المهني) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية التي

(*) التكوين المهني الإقامي (La Formation Professionnelle Résidentielle) يتمّ داخل مؤسسة تكوين معينة طيلة مدّة التربّص، ويستكمل بفترات تدريبية تطبيقية تنظّم في الوسط المهني المطلوب، كما يمكن أن ينظّم في شكل دروس مسائية لفائدة العمال الراغبين في التكوين أو تحسين المستوى من أجل ترقية وضعهم المهني والاجتماعي. أما التمهين (L'Apprentissage) فينظّم هذا النمط من التكوين بالتناوب ما بين المؤسسات التكوينية والوسط المهني بطريقة متكاملة، إذ يكون المتمهن في حالة عمل حقيقية تسمح له بمزاولة المهنة المعنية، فضلاً عن التكوين النظري والتقني والتكنولوجي داخل مؤسسة التكوين.

(٤) انظر في ذلك: أمزيان جنقال، **التكوين، نعم، لكن... كيف؟: الدليل المنهجي في التكوين المهني** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).

تهدف إلى تخزين ومعاينة ومعالجة البيانات الاقتصادية ذات الطبيعة الجغرافية، لجعل المعلومة أكثر دقة وأكثر مرونة وديناميكية، فيسهل التحليل وبالتالي اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب في ما يتعلق بنواحي الطلب على التكوين المهني(٥).

وباستخدام تقنية الـ Mapinfo (برنامج الخرائط الشهير) تحديداً، وهو برنامج موضوع يعمل في محيط Windows، يسمح بتحقيق التحاليل الجيوغرافية بوصفه من أحسن أدوات إعداد الخرائط، من خلال تركيبه المعلومات في شكل جداول. والجدول هو مجموعة من الملفات التي يتحكم فيها هذا البرنامج من أجل تخزين المعلومة وتحويلها إلى خرائط موضوعية (إظهار السمات أو البيانات في شكل رسومي) بربط عدة مستويات من البيانات المكانية، وهو الأفضل حالياً لتحقيق هذه المعالجة المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية(٦).

وتقدّم هذه التقنية نوعين من المعالجة: معالجة إحصائية ومعالجة جغرافية انطلاقاً من بنك للمعلومات أُعدَّ سابقاً للحصول على الخريطة الرقمية المعنية.

وتمت دراسة خارطة العرض من التكوين المهني بحسب المخطط أدناه:

الشكل الرقم (٢)

مراحل معالجة المعلومات (باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)

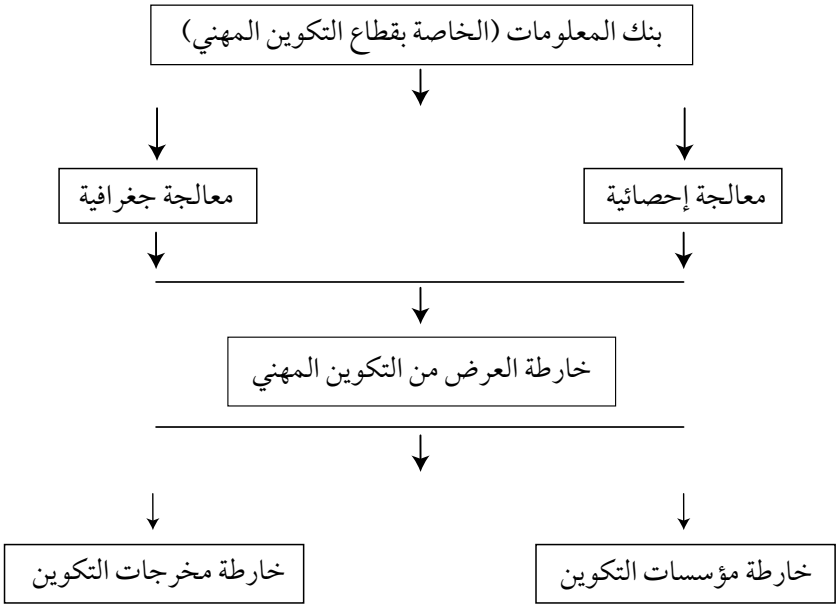

(٥) أحمد سالم صالح، **مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية** (القاهرة: دار الكتاب الحديثة، ٢٠٠٠)، ص ١٠.

(٦) Erwann Minvielle-Sid Ahmed Souiah, *L'Analyse statistique et spatiale* (Paris: Edition de Temps, 2003).

وذلك من طريق برنامج الخرائط الشهير Mapinfo من خلال مكوّناته الأساسية الخريطة، جدول المعطيات والتحاليل الموضوعاتية أو الإحصائية.

حيث يتم:

١ـ رسم الخريطة (المجسدة لمجوعة من الطبقات)، كما يبينها الشكل أدناه للقيام بالتحليل الموضوعاتي الذي يسمح بإنجاز تحاليل بمتغير واحد باستعمال طرق عديدة كفئات القيم. أو بإنجاز تحاليل بمتغيرات متعددة باستعمال الرسوم البيانية على شكل دوائر أو أعمدة، فضلاً عن كل التحاليل الإحصائية.

الشكل الرقم (٣)

رسم الخريطة باستخدام مراقب الطبقات

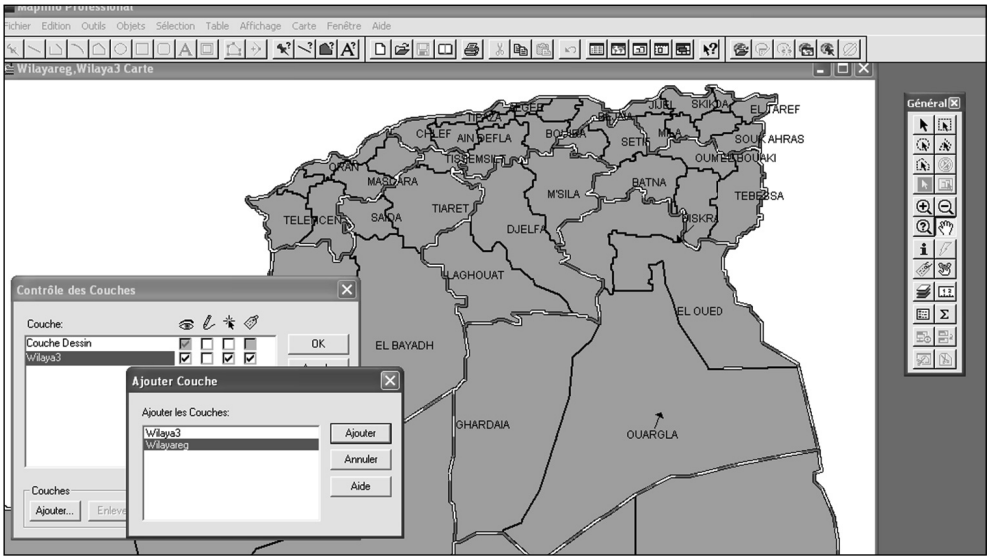

المصدر: من إعداد الباحث.

وقُدِّمت خارطة العرض من التكوين المهني على مستوى جميع ولايات الوطن (مؤسسات التكوين المهني ومخرجاتها)، بناء على آخر إحصائيات وزارة التكوين والتعليم المهنيين في أيار/ مايو ٢٠٠٦، وهي تُجدد خلال سنتين كأحسن تقدير، وهو ما سنوضحه في العرض.

٢ـ ملء جدول المعطيات (الخانة الأولى تتضمن أسماء الولايات والخانة الثانية أسماء المناطق وبقية الخانات تتضمن الأرقام الإحصائية المستهدفة).

الشكل الرقم (٤)
كيفية قراءة الخريطة الرقمية

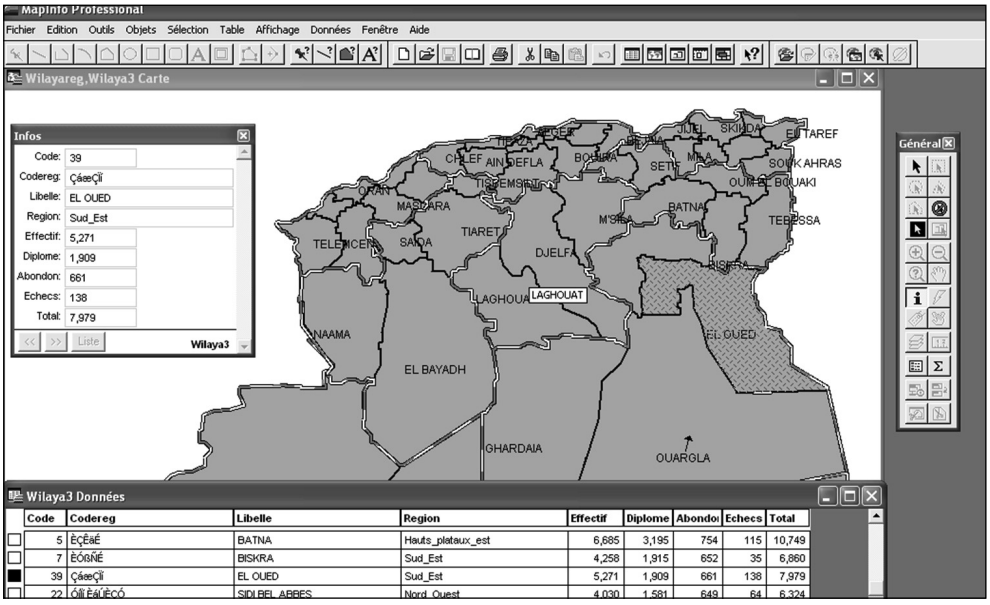

Code	Codereg	Libelle	Region	Effectif	Diplome	Abondo	Echecs	Total
5	ÈÇÊãÉ	BATNA	Hauts_plateaux_est	6,685	3,195	754	115	10,749
7	ÈÓßÑÉ	BISKRA	Sud_Est	4,258	1,915	652	35	6,860
39	ÇáæÇÏí	EL OUED	Sud_Est	5,271	1,909	661	138	7,979
22	ÓíÏí ÈáÚÈÇÓ	SIDI BEL ABBES	Nord_Ouest	4,030	1,581	649	64	6,324

المصدر: من إعداد الباحث.

حيث سجلت الملاحظات الآتية:

ـ على الرغم من أن هناك اتجاهاً نحو تشجيع التمهين في السنوات الأخيرة، لكن الملاحظ هو وجود الفروع والتخصصات نفسها أيضاً، سواء تعلق الأمر بالتكوين المهني الإقامي أو التمهين. وكان يفترض أن يوجه التمهين للفرع الذي يحتاج إلى وسائل تكوينية أكثر تعقيداً مثل تخصصات فرع الصناعة، وتوجه التخصصات الأخرى للتكوين المهني الإقامي مثل المحاسبة، الإدارة وغيرها، فضلاً عن أن التمهين في كثير من الحالات لا يتبع بتدريب مهني في المؤسسات ذات العلاقة لأسباب عديدة كضعف النسيج الصناعي، ظروف الاستقبال، نقص التأطير، ما يجعلنا نطرح السؤال الآتي: ما هو الفرق بين التكوين المهني الإقامي والتمهين، إن كان كل منهما يتم في الظروف والملابسات نفسها؟!

ـ وجود الفروع نفسها تقريباً مهما كان موقع المؤسسة التكوينية، ما جعل هناك تكدّس واضح في بعض الفروع، لا سيما في ما يتعلق بالإعلام الآلي، الإلكترونيات، تقنيات الإدارة والتسيير، وضعف واضح في بعض الفروع مثل فرع الزراعة، وفرع البناء، ولا سيما في ما يتعلق بتخصص السباكة والطلاء وبعض تقنيات البناء الحديثة، فرع الصيد البحري الموجود في ولاية واحدة هي تيزي وزو، على الرغم من أن الجزائر تمتلك شريطاً ساحلياً بطول أكثر من ١٢٠٠ كم، وتبرير ذلك أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تمتلك مراكز ومعاهد تكوينية مرتبطة بهذا الفرع. وهنا تطرح مسألة أخرى، وهي علاقة المؤسسات التكوينية ببعضها بعضاً، سوى تلك التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين أو التابعة لوزارة أخرى معنية.

ـ اكتظاظ المدن الكبيرة بهذه المراكز والمعاهد واستغلالها المحدود في المناطق الريفية، ما أدى في كثير الحالات إلى غلقها أو تحويلها. فقد بينت الدراسة استحواذ المنطقة الشمالية على النسبة الأكبر من المؤسسات، ومن ثم عدد الخريجين والفروع الموجودة بسبب التركز السكاني بالمنطقة، على الرغم من أن باقي المناطق تحتوي على إمكانات كبيرة، فكان لذلك تأثير واضح في الحضور الحقيقي للتكوين المهني من حيث الجودة، والمنافسة وغيرها، ما استلزم إعادة نظر شاملة في السياسات الاقتصادية والإقليمية المتبعة.

ـ هناك خلل جمود تكوين المتكونين، إذ لم تسجل أي زيادة في معاهد التكوين المهني التي بقيت لعقود من الزمن ولحد الساعة ستة معاهد، على الرغم من أن القطاع يشكو من مشكلة التأطير، إذ هناك صعوبة بالغة في التزود بمعلمين ذوي كفاءة، وحتى الاستعانة بخريجي الجامعة لم تحل المشكلة لطبيعة التكوين الجامعي الذي لا يتماشى وطبيعة المهن الموجودة في المراكز التكوينية، هذا فضلاً عن مشاكل قطاع التعليم العالي المعروفة.

ـ عدم تطابق برامج التكوين والوسائل البيداغوجية في العديد من الاختصاصات، إذ يكاد يتفق الجميع، خصوصاً المشرفين على مؤسسات التكوين المهني، على أن جهاز التكوين المهني يعاني من ضعف في برامج التكوين وعجز في الكثير من الهياكل البيداغوجية في مجال التنظيم البيداغوجي، فضلاً عن ضعف التحفيزات المادية والمالية، سواء تعلق الأمر بالمشرفين على القطاع (أجور، سكنات) أو التلاميذ الملتحقين بها (المنح)، وما إلى ذلك من انعكاسات على العملية البيداغوجية. إضافة إلى ذلك نسب الرسوب المتدنية جداً، ما يطرح مسألة المعايير المعتمدة في التقييم.

ـ اعتماد مؤشر عدد السكان في توزيع مؤسسات التكوين المهني، وليس انطلاقاً ممّا تحوزه المناطق من إمكانات، أو ما تحتاج إليه من يد عاملة مؤهلة. وهذا أدى إلى عدم توازن واضح بين المناطق، فتراكمت بعض التخصصات من دون حاجة إليها، وندرت بعض التخصصات على الرغم من حاجة السوق إليها (مع عدم القدرة على تحويل الفائض في منطقة لأخرى).

وإن كانت وزارة التكوين والتعليم المهنيين قد بدأت تتدارك هذا الوضع باتخاذ تدابير عديدة في هذا الاتجاه منها:

ـ جلسات التكوين والتعليم المهني التي نظمتها وزارة التكوين والتعليم المهنيين مع أطراف ووزارات معينة؛ وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والسياحة لمناقشة أوضاع وآفاق القطاع من خلال خمس ورش. الورشة الأولى: تقييم وتطوير التكوين المهني، والورشة الثانية: علاقة النظام الوطني للتكوين والتعليم الوطني مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي، والورشة الثالثة: التكوين المهني المستمر، والورشة الرابعة: التعليم المهني، والورشة الخامسة: التمهين.

ـ فتح وزارة التكوين والتعليم المهني لفروع بحسب الحاجة ومتطلبات السوق المحلي مثل الفرع الجديد لتكوين تقنيين سامين في التأمينات في عدة مدن كعنابة بعد الاستفادة من مزاولة تربص في إحدى

وكالات التأمين قبل التخرج والحصول على منصب دائم. فضلاً عن فتح تخصصات جديدة كتلك المرتبطة بالبيئة والطاقة والموارد المائية.

ـ القيام بدراسة حول الخلل الذي يعاني منه قطاع التكوين المهني تجاه الطلب الاقتصادي سنة ٢٠٠٢، انطلاقاً من بعض تقارير التهيئة الإقليمية لحصر إمكانات جميع المناطق، ومن ثم حصر الفروع التي يمكن تبنيها وفقاً لذلك منها:

- Demain L'Algérie, Aménager L'Algérie 2020.
- Le plan National pour l'environnement et le développement durable.

ثالثاً: بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني بالجزائر

تؤكد الوزارة المعنية أنها لا تزال تجهل الطلب الحقيقي من التكوين المهني، وأنه لا يمكنها أن تشتغل إلا في إطار من الاستراتيجية الصناعية المحددة والتهيئة الإقليمية الشديدة الوضوح حتى تستطيع تكييف عرضها مع متطلبات المرحلة الجديدة وتنشيط سوق العمل الضعيفة، إذ إن ذلك يُعدّ من أهم مؤشرات الطلب على التكوين المهني مستقبلاً، وهو طرح نؤيده إلى أبعد الحدود.

كما تشير الكثير من الدلائل إلى وجود فجوة كبيرة بين العرض من التكوين المهني والطلب عليه. وقد حاولنا تأكيد ذلك بوضع خريطة للطلب الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية على العرض من التكوين المهني مثلما هو الشأن بالنسبة إلى العرض من التكوين المهني الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني، فواجهتنا صعوبات كثيرة لتحديد هذا الطلب لأسباب عديدة منها:

ـ المرحلة الانتقالية والوضع الحساس الذي تعيشه هذه المؤسسة الاقتصادية، والذي جعلها حتى الآن عاجزة عن وضع تصور، ولو مبدئي، لطلبها الحقيقي من اليد العاملة المؤهلة والتي يمكن أن توفرها مؤسسات التكوين المهني أومؤسسات أخرى. فبحسب الجهات المعنية التي احتُك بها في إطار هذه الدراسة، لا يوجد هناك أي تنسيق حقيقي بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة مع وزارة التكوين والتعليم المهني سوى بعض الجهود التي قامت بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين مع بعض الوزارات كوزارة البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة، وقيامها أيضاً بجلسات التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر.

ـ غياب نظام معلوماتي حول المؤسسات في الجزائر، ما صعّب مسألة التحقيقات حولها، ليس في مجال التكوين فقط، بل في جميع المجالات، على الرغم من أن القانون يجبر كل مؤسسة بوضع ما يعرف ببطاقة المؤسسة التي تتضمن رقم المؤسسة التعريفي، والسجل التجاري، والوضع الضريبي والجبائي، ومواردها البشرية وغيرها، ولكن هذا القانون لم يطبق بصورته الكاملة لحد الآن.

لذلك اعتُمد فقط بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني من خلال بعض المؤشرات عن سوق العمل، برامج التشغيل في الجزائر، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ٢٠٢٥، ومشروع الاستراتيجية

الصناعية الذي أعدته وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، لتحديد على الأقل الملامح المستقبلية التي سيكون عليها الطلب على التكوين المهني.

١ـ سوق العمل

تتميز سوق العمل بالجزائر بكونها سوق بطالة، سوق عمل مساهمة، فيها القطاع الخاص والقطاع الأجنبي ضعيفان، كما أنها سوق عمالة غير مؤهلة. وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة يمكن تلمس ذلك من خلال: **أولاً**، مستويات التعليم؛ **وثانياً**، مستويات التأهيل. فتؤكد طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل، سواء بحسب مستويات التعليم أو مستوى التأهيل ضعف سوق العمل في مجال التكوين والتأهيل، إذ تشكل نسبة مستويات التعليم الدنيا وفئة من دون تكوين النسبة الأكبر من طلبات العمل، ما يجعلها سوق عمالة غير مؤهلة.

بحسب مستويات التعليم، يشكّل التعليم العالي وشهادة البكالوريا + سنتي تعليم نسبة ٦,٨٦ بالمئة، و٢,٠٩ بالمئة على التوالي، وهي أقل نسبة بالمقارنة مع الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي بنسبة ٤٨,٠٢ بالمئة، التعليم الثانوي ٢٢,٢٣ بالمئة، من دون مستوى تعليمي ٢٠,٧٩ بالمئة، (يشكل الذكور٧٧,٧٧ بالمئة من طلبات العمل الثانوي والإناث ٢٢,٢٠ بالمئة).

وبالنسبة إلى مستويات التأهيل، تشكّل فئة من دون تكوين نسبة ٤٢,٠٦ بالمئة من طلبات العمل وفئة مساعدين عائليين ٣٦,٦٩ بالمئة وهي نسب عالية جداً بالمقارنة مع نسبة ٨,٤١ بالمئة أعوان تحكم، و٤,٥٢ بالمئة تقنيون، و٣,٩٨ بالمئة تقنيون سامون، ٤,٣٠ بالمئة إطارات وإطارات عالية.

وتبين هذه الأرقام أن جزءاً كبيراً من الشباب لا يكملون دراستهم، ولا يستفيدون من تكوينٍ يضمن لهم الإدماج المهني والاجتماعي.

ولا يختلف اثنان حول حقيقة أنه كلما كان مستوى التعليم والتكوين مرتفعاً عند السكان، كان هناك حظ أوفر لاستغلال الفرص التي تتيحها التحولات والتقليل من الكلفة الاجتماعية للانتقال نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً. وهذا ما يبرز أهمية التعليم والتكوين، فتطوير التقنيات والتكنولوجيا وتغير نظام العمل الناجم عن ذلك، يجعل طلب المؤهلات يتطور باستمرار، ويتطلب أن تخصص أولى الأولويات للتكوين بمختلف أنماطه.

لقد بدأ الحديث حديثاً عن أهمية التكوين المهني في الجزائر، بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بعد أن أُهمل لفترات طويلة باعتبار أن الانفتاح الاقتصادي، يمر عبر تشجيع القطاع الخاص لكي يحقق تنافسيته التي تمر هي الأخرى عبر تحسين مستوى مؤهلات الموارد البشرية بزيادة تدعيم التعليم القاعدي، تطوير التكوين بشكل عام والتكوين المهني بشكل خاص.

في الواقع أهمل قطاع التكوين المهني وظلت علاقات منظومته بسوق العمل الدائمة التغيير ضعيفة جداً، ليتحول التكوين المهني مع الوقت إلى مجرد جزء مدمج في المنظومة التربوية لا يلبي رغبات

الهيئات المستخدمة، إذ ابتعد عن مهماته الأساسية، وصار كما يصفه البعض بأنه ملجأ للمقصيين من المنظومة التربوية، ما نتج منه:

ـ عزوف الشباب عن هذا النوع من التكوين، وإن فعلوا فهم يقومون بذلك، وهم يظنون بأنه اختيار سلبي لا قيمة له من الناحية الاجتماعية والنفسية، فضلاً عن تخصيص التكوين المهني أساساً للشباب المطرودين من المنظومة التعليمية من دون الأخذ في الحسبان قدراتهم وميولاتهم، ولا الحاجات الحقيقية لسوق العمل.

ـ صعوبة التكوين والإدماج المهنيين وتقلص إمكانات الترقية، خاصة وأن التكوين الذي سيستفيد منه الشباب غير كفيل بتحضيره لممارسة مهنته المطلوبة، ما جعل السوق الموازية تمتص جزءاً كبيراً منه أو التوجه نحو التكوين طويل الأمد، إذ كثيراً ما يفضل التلاميذ ثانويات التعليم العام عن مراكز التكوين المهني، لأنها الوحيدة الكفيلة بفسح المجال أمامهم للالتحاق بالجامعات في ظل غياب شبه كلي لمؤسسات أخرى تسمح بالدخول للجامعة، وحتى التعليم المهني الذي جاء لإصلاح قطاع التكوين المهني لم يأخذ هذه الجزئية المهمة بالحسبان، ما يجعل مسألة نجاحه هي الأخرى معلّقة إلى حين.

وهذا وإن كان يفسر ضعف العلاقة التي تربط سوق العمل بالمنظومة التربوية والتكوينية، فإنه يفسر حجم المسؤولية التي ستلقى على عاتق منظومة التكوين لحل هذه المعضلة، لا سيّما في ظل التحولات الاقتصادية، واللاتوازن الكبير بين عروض العمل المقدمة والطلب عليها.

٢ـ برامج التشغيل ومشروع الاستراتيجية الصناعية

أ ـ برامج التشغيل

توجه لبرامج التشغيل الكثير من الانتقادات، أبرزها:

ـ تعددها وتداخل صلاحياتها وتعدد المتدخلين فيها وغياب التنسيق في ما بينها (الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم التشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لتأمين البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير التشغيل) وأكثر من ذلك عدم قدرتها لحد الساعة على خلق مناصب عمل قارة وإزالة الفوارق بين المناطق.

ـ لا تزال مناصب الشغل المنشأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنفقات العمومية، ولا سيّما برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، إذ لا توجد سياسة وطنية واضحة للتشغيل.

ـ ما زالت العلاقات الشخصية تحتل مكانة مهمة في أغلب الأحيان في الاستفادة من التشغيل على حساب المقتضيات المرتبطة بمنصب عمل ما.

ـ عدم ملاءمة النصوص التي تسير الأجهزة، في ما يتعلق بمعايير التأهيل (السن، والحالة العائلية، والمداخيل)، ومستويات الإعانة والتعويضات مع الأجر الأدنى الوطني المضمون، إذ لم تستجب

مختلف هذه الأجهزة التي أنشئت منذ سنة ١٩٨٧، لا لمستويات التأجير أو للفئات المستهدفة أو للمناطق المحرومة فعلاً.

ـ ما زالت القيود التي تعيق الاستثمار قائمة كمشاكل التمويل، العقار وغيرها.

ـ مناصب الشغل المحققة في معظمها مناصب شغل موقتة وليست دائمة.

ـ تراجع العاطلين عن العمل في شروطهم المتعلقة بالأجور، بالنظر إلى تأهيلهم، وكذا الحال بالنسبة إلى مكان العمل ونظامه.

ـ حاجة هذه البرامج إلى دعم مالي كبير جداً، خاصة إذا علمنا بأن مجمل النفقات المخصصة للشغل ولمكافحة البطالة لا تمثّل سوى ١,١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة ببعض النسب المسجلة في اقتصاديات السوق على المستوى العالمي، حيث تتراوح النسب المرتبطة بمستوى النفقات العمومية الخاصة بتدابير سياسة التشغيل ما بين ٢ بالمئة و٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(٧).

ـ الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بحاملي شهادة التعليم العالي، وخاصة أولئك الذين يبحثون عن منصب عمل لأول مرة على حساب الشهادات الأخرى، ولا سيّما حاملي شهادات التكوين المهني، ما يفسّر ضعف هذه الأجهزة في استقطاب هذه الفئة. فبحسب تحقيق لمركز الدراسات والأبحاث حول المهني والكفاءات (cerpeq)، فإن ما يتراوح ما بين ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة فقط من خريجي التكوين المهني يتم إدماجهم في سوق العمل. فبالإضافة إلى ضعف الطلب على التكوين المهني في سوق العمل، هناك عدم قدرة هذه البرامج على إدماج هذه الفئة(٨).

يمكن القول أن سوق العمل في الجزائر هي سوق منتجة للبطالة، لأن التشغيل بشكل عام يؤدي إلى نتيجتين عكسيتين: فهو إما يؤدي إلى حركية متزايدة في توفير مناصب العمل، وهو التشغيل المساهم في إنتاج الثروة وزيادتها بصفة مباشرة وغير مباشرة، والتي يُعاد استثمارها مرة أخرى فتخلق بذلك فرص عمل جديدة، أو يؤدي إلى حركية متناقضة في توفير فرص العمل، وهو التشغيل الذي يستنزف الثروة ولا يعيد إنتاجها، مؤدياً إلى أزمة تشغيل في الأمد البعيد.

ونظن أن الجزائر ما زالت تدور في الدائرة السالبة لأنها ركّزت في البداية سياساتها التشغيلية على الطلب الاجتماعي من أجل امتصاص البطالة السافرة (وإن كان هذا له ما يبرّره في البداية كأوضاع الجزائر بعد الاستعمار)، فوقعت مع مرور الوقت في البطالة المقنّعة، وذلك بمحاولة توفير منصب شغل لكل من يطلبه، وضمان دخل لأكبر عدد ممكن من الأسر الجزائرية، بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل الوطني.

(٧) انظر: تقرير أجهزة الشغل، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون، الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

(٨) Berkane Youcef, «L'Adéquation emploi formation post obligatoire en Algerie,» (Doctorat d'état, Faculté des Science Economiques et de Gestion, Université Ferhat Abbés, Sétif, Algérie, 2006).

إلا أن هذا الأسلوب من الناحية العملية، لا يمكن أن يطبق إلا في تلك المناطق التي تتوفر على المؤسسات والمنشآت الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وهي المراكز الحضرية والصناعية. وقد أدى هذا الأسلوب إلى نتائج عكسية في هذا المجال، إذ ازدادت المناطق المحرومة حرماناً، والمناطق الميسورة يسراً، وتضرّرت منه فئات واسعة، خاصة المناطق الريفية.

ب ـ مشروع الاستراتيجية الصناعية

بدلاً من أن تؤسس الجزائر لسياسة تشغيل حقيقية (ولا سيّما بعد الوفرة المالية المتحققة في الفترة الأخيرة الناتجة من ارتفاع أسعار البترول)، من خلال تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله، اكتفت بتطعيم سوق العمل بجرعات مهدئة من خلال برامج التشغيل التي لم تستطع إنجاز الكثير من أهدافها.

والأسباب في ذلك متعددة، أهمها هو ضعف الحراك الحضري والصناعي في الجزائر، والذي انتبهت إليه الدولة أخيراً، وبدأ الحديث ولأول مرة عن مخطط وطني لتهيئة الإقليم، وعن استراتيجية صناعية لتدارك الوضع، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، لا سيّما وأن التكوين المهني يعد أحد أهم مرتكزاتها.

كما يمكن القول أن أهم نقطتين أهملهما مشروع الاستراتيجية الصناعية الذي ما زال النقاش محتدماً حوله، وحتى مشروع التهيئة الإقليمية ٢٠٢٥ هما:

• الحديث عن السوق الموازية وأثرها الكبير في أي قرار استراتيجي، ولا سيّما وأن هذه السوق تشكل جزءاً مهماً في البنية الاقتصادية في الجزائر. فعلى سبيل المثال، ارتفع نصيب التشغيل في القطاع غير الرسمي من ٢٦,٢ بالمئة من التشغيل (خارج القطاع الزراعي) سنة ١٩٩٢ إلى ٣٤,٧ بالمئة سنة ٢٠٠١، ويعد الأقل بالمقارنة مع دول المغرب العربي، وأعلى بكثير من المعدل الذي حققته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ ١٨ بالمئة للسنة نفسها.

فإذا كانت السوق الموازية نتيجة طبيعية للمنطق الريعي الذي حكم الاقتصاد الوطني، فإن تطورها بشكل كبير ومستمر سيجعلها ظاهرة خطيرة، ولا سيّما وأن القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الجزائر ما زالا يُحكمان بالمنطق ذاته.

• تركيزه على المهن عالية التأهيل كفروع الهندسة والتصاميم، والتي عادة ما تقدّم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، ولم يتطرق للعرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني، خاصة المهن ذات المستويات الدنيا التي تتطلبها التنمية المحلية الآن، كبعض المهن المرتبطة بالبناء، والصيانة، وبعض الصناعات الغذائية والسياحية وغيرها. فالتنمية المحلية في اعتقادنا، وهي الجزء الغائب في المشروعين، تبقى هي أهم مدخل لتحقيق استراتيجية صناعية وإقليمية حقيقية، وخصوصاً أن العوامل الخارجية لا تؤثر فيها بالقدر الذي تفعله مع الاستثمار الأجنبي.

وتبقى هذه المهن الأكثر أهمية في الوقت الحالي. فضلاً عن مهن أخرى جديدة مثل بعض المهن الخاصة بقطاع التكنولوجيا والكمبيوتر، وهو القطاع الذي يُرشّح أن يكون أكبر القطاعات نمواً، بخاصة

اختصاصات أمن أنظمة المعلوماتية وخدمات الإنترنت، وضبط الجودة، وصيانة الأجهزة، وبعض المهن الخدمتية، كالتسويق والمبيعات والإعلان مثل تصميم بروشورات أو الصفحات الإلكترونية، والدعاية، والإبداع الإعلاني.

وفي الواقع لا يمكن الحديث عن سياسات تكوين مهني ناجحة في ظل غياب استراتيجية صناعية واضحة. وهذه بدورها لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في ظل تهيئة إقليمية حقيقية، وهذا ما تفتقر إليه الجزائر.

فلا تكفي الجهود التي تقوم بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين لتكييف عرضها من التكوين المهني مع احتياجات السوق، لأن جميع سياساتها ستبقى تصطدم بتحديات كثيرة، أهمها سوق العمل غير النشطة، وضعف سياسات التشغيل، وعدم وجود سياسة تهيئة إقليمية حقيقية، وغياب استراتيجية صناعية واضحة، فضلاً عن ضعف المنظومة التربوية وسيطرة السوق الموازية على نسب كبيرة من حجم السوق المحلي، وما لذلك من تداعيات، خاصة تلك المرتبطة برسم السياسات الاقتصادية (تحديات الطلب على التكوين المهني).

خاتمة

كان من المفروض أن تكون العلاقات بين مكونات المنظومة التربوية والتكوينية وسوق العمل علاقات مفصلية وتكاملية، وأكثر من ذلك استراتيجية. لكن واقع الحال أثبت أنها علاقات مبتورة افتقرت إلى الرؤيا الواضحة والتشخيص الدقيق. وربما يصدق فيها القول الذي يرى بأنها عوضاً من أن تخدم أهداف مجتمعها، فإنها ستدخل في صراع معه. وهو أمر إن حدث، نجده غاية في الخطورة. ويمكن تسجيل النتائج الآتية:

ـ ما زالت مؤسسات التكوين المهني لا تستوعب سوى الفاشلين أو الراسبين الذين لم يستطيعوا الانتقال إلى التعليم الثانوي، أو لم يتمكنوا من اجتياز البكالوريا، والبالغ عددهم في السنوات الأخيرة أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ شخص، وهو رقم كبير جداً، ما ولّد شعوراً بالرفض والازدراء اتجاه التكوين المهني، إذ عادة لا يتجه إليه الكثيرون إلا كرهاً، وبعد أن تسدّ جميع الأبواب في وجوههم، وهو تصور خاطئ بالنظر إلى ما يقدمه مثل هذا النوع من التكوين من دور في تنمية وتطوير المجتمعات. وأحسن مثال على ذلك هو ما أنجزه كثير من الدول في هذا المجال كفرنسا وألمانيا.

ـ ما زالت المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تنظر إلى العرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين بأنه غير مؤهل وغير قادر على التكيف مع إيقاعات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المرحلة، ذلك أنه يحدث خارج متطلبات السوق. فالتكوين المهني ما زال يوفر بشكل رئيس المستويات الدنيا من التكوين (على أهميتها)، ولم يُسمح له بولوج مستويات التكوين العليا، على الرغم من الإصلاحات التي أُدخلت على النظام الكلي للتربية والتكوين والتعليم، منها إدخال البكالوريا المهنية

(Baccalauréat professionnel) سنة ٢٠٠٢، والذي عدّه البعض مؤشراً إيجابياً إلى وجود إرادة حقيقية في التغيير.

ـ لم ينظر إلى التكوين المهني بوصفه عملية حقيقية للإدماج المهني، ومن ثم لم يستفد من الموارد الضرورية لتطويره. فقد هُمّش قطاع التكوين المهني، على الرغم من المبدأ الذي يؤكد تكافؤ الفرص في تحصيل المعارف المتطورة، والذي يكون سهلاً في بداية مرحلة التنمية، من أن يحدث في مرحلة اقتصاد السوق، حيث عانى التكوين المهني في جميع المراحل السابقة، ويُطلب منه اليوم أن يضطلع بدور أكبر في تحقيق التنمية.

ـ لا يزال هناك كثير من الإشكاليات العالقة، كإشكالية التكوين المهني الإقامي والتمهين اللذين يختلفان في المفهوم، لكنهما يطبقان في نفس الظروف والشروط، وينطبق الأمر نفسه بالنسبة إلى التكوين المهني والتعليم المهني.

ـ ما زال يُعتمد على مؤشر التعداد السكاني في توزيع مؤسسات التكوين المهني، وليس على خصوصية المناطق، على الرغم من الجهود التي بدأت تبذلها الوزارة المعنية.

ـ تؤكد نسب البطالة العالية المسجلة بسبب ضعف النسيج الاقتصادي وسياسات الاستثمار والتشغيل على عدم وجود توافق بين العرض من التكوين المهني ومناصب الشغل.

ـ يبقى الفرد الجزائري غير المكوّن وغير المؤهل من أهم تحديات مشروع التهيئة الإقليمية ومشروع الاستراتيجية الصناعية، إذ يحتاج هذان المشروعان إلى طاقات بشرية مكوّنة ضخمة للتجسيد.

أخيراً يمكن تقديم مجموعة من **الاقتراحات** في هذا الاتجاه، يمكن إيجازها في الآتي:

ـ العودة إلى إنشاء المعاهد والمدارس الوطنية المتخصصة (خاصة وعامة)، فنحن نؤيد فكرة أن الجامعة لا تعني بالضرورة منصب شغل، فالجامعة تبقى في المقام الأول فضاء للفكر والنقد الحر.

ـ تأكيد فكرة إجبارية التعليم المهني وتثمينه بالتحفيزات المعنوية والمادية، كتجسيد فكرة البكالوريا المهنية، وتجسيد فكرة شبه الراتب والراتب للمستفيدين من هذا النوع من التعليم.

ـ خلق منصب مرشد التكوين والتعليم المهنيين في كل إكمالية يكون دوره الرئيس التعريف بالتكوين والتعليم المهنيين والمزايا التي يمكن أن يحققها للتلميذ في حالة اختياره لهذا المسار (تغير النظرة السلبية للتكوين المهني). وهنا ندعو جميع المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمقروءة والمسموعة أن تمارس دورها في هذا المجال، وبخاصة أنها غائبة كلياً باستثناء بعض الحصص البسيطة التي بدأ يقدمها التلفزيون والإذاعة الوطنيين (الجانب الإعلامي).

ـ الفصل بين التخصصات التي تقدمها مؤسسات التكوين المهني الإقامي، وبين تلك التي تقوم بها مؤسسات التمهين لاختلاف طبيعة كل نمط منهما. وهنا نقترح ضرورة نقل ورشات التكوين المهني إلى داخل المؤسسات الاقتصادية (كملحقات)، واستغلال مؤسسات قطاع التكوين المهني التي تشتغل بأقل من طاقتها البيداغوجية بتحويل جزء منها مثلاً إلى مخابر تستفيد منها الثانويات والإكماليات.

ـ استرجاع الوزارة المعنية بالقطاع لبعض معاهد التكوين التابعة لبعض الوزارات، أو على الأقل الاتفاق معها على استراتيجية واحدة في التكوين، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى تخصصات الصيد البحري. فجميع الوزارات معنية بشكل مباشر بموضوع التكوين المهني، ودورها ليس استشارياً فقط، بل هي شريك أساسي في الموضوع.

وهنا نثمّن التوصيات التي جاءت بها الجلسات الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين، والمتعلقة بربط النظام الوطني للتكوين مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي كإقامة المرصد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين، والمجلس الوطني للشراكة، والمدرسة الوطنية للحرف.

ـ ربط توزيع مؤسسات التكوين المهني بخصوصية المنطقة واحتياجاتها، وليس بمعيار التعداد السكاني فقط، وهنا لا بد من ضرورة إشراك الجماعات المحلية البلدية والولائية ومسيري المؤسسات التكوينية، لأن العبرة ليست بزيادة عدد المكونين، لكن بنوعية التكوين، ومن ثم إمكانية الإدماج.

ـ إعادة النظر في برامج التشغيل الموضوعة، سواء من حيث الاختصاص أو التنظيم أو التمويل، بإدماجها في برنامجين، برنامج خاص بالجوانب التنظيمية والتقنية البحتة وبرنامج خاص بالتمويل. حتى لا تتداخل الصلاحيات فتتبعثر الجهود وتهدر الثروات. وإن كنا نرى بأن فشل أو نجاح هذه البرامج يبقى مرهوناً بالسياسة العامة للتشغيل التي لم تتحدد معالمها لحد الآن، والتي تبقى هي الأخرى مرهونة بضعف الحراك الصناعي (إشكالية الاستثمار).

ـ إقامة أقطاب أو تجمعات تكوين تشبه المناطق الحرة وبشراكة أجنبية يكون مقرها الجنوب مرتبطة أساساً بالزراعة، والمياه، والطاقة وتكون صحراؤنا الشاسعة ورشة عملها (مناطق تكوين حرة).

ـ الاطلاع ميدانياً على تجارب الدول كالاطلاع على مدونات التخصصات والدراسات الأكاديمية والتطبيقية، ولا سيّما للدول التي لديها خبرة في هذا المجال. والاستفادة أيضاً من الدراسات التي تقوم بها الجامعة من خلال ندواتها وملتقياتها وأيامها الدراسية، والتي لا تزال حبيسة الأدراج، على الرغم من أهمية الكثير منها (الاستفادة من الخبرة المحلية).

من جديد

مركز دراسات الوحدة العربية

«يُصدر مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة من الدراسات جديدة، تحت عنوان أوراق عربية، بدءاً من شهر آب/أغسطس ٢٠١١، تنفيذاً لبرنامجه العلمي (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤) الذي أقرّ مشروع السلسلة.

- تُعنى **أوراق عربية** بنشر مادة فكرية ميسّرة لقاعدة واسعة من القرّاء، في موضوعات وشؤون مختلفة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، لغوية، إعلامية، عسكرية، وسِيَرَ شخصيات وأعلام...).
- تسعى **أوراق عربية** إلى تنمية تقاليد القراءة لدى الشباب، وبالتالي ربط قرّائها بالقضايا والإشكاليات الكبرى التي تشغل النُّخَب والرأي العام، وتتصل بالمصير والمستقبل في وطننا العربي، والعالم من حولنا.
- نُفِّذت أوراق السلسلة في حجم صغير، لا يتجاوز من حيث عدد الكلمات السبعة آلاف كلمة، للورقة الواحدة، وهو ما يشير إلى أن هذه الدراسات لا تقصد التوسّع أو التخصص المعمّق، وإنما تفتح لقارئ موادّها أفقاً أمام الفضول العلمي بما يدفعه إلى طلب المزيد في ما هو أوسع من الدراسات وأعمق، فيكون المراد بالسلسة توفير المداخل والعموميات الضرورية لتهيئة قرّائها للاتصال بالنصوص المتخصصة.
- يشارك في كتابة هذه «الأوراق» نخبة من المفكرين والباحثين العرب.